الازمة النفطية في ايران خلال المرحلة الاولى من حكومة محمد مصدق آيار- تموز١٩٥١

د. فرح صابر / جامعة بغداد – كلية التربية / ابن رشد للعلوم الانسانية

Email: farahsabir2012@yahoo.com

الملخص:

كان الشاه يأمل في ان يصادق المجلس على الاتفاقية، الا ان الاخير خيب ظنه حينما شنت المعارضة في داخله حملة عاتية ضد الاتفاقية. ولقطع الطريق على محاولات الحكومة لتمرير الاتفاقية اصدرت اللجنة البرلمانية الخاصة بدفع من نواب المعارضة، لاسيما نواب الجبهة الوطنية قرارا في ٢٥ تشرين الثاني اعلنت فيه رفضها لاتفاقية كاس-كلشائيان "لانها لاتضمن مصالح الشعب الايراني في نفط الجنوب" .

وفي خطوة اخيرة طلبت لجنة النفط من رئيس الوزراء الجنرال رزم آرا تقديم تقرير وافٍ عن موقفه من تأميم النفط، وجاء التقرير الذي اذيعت محتوياته عبر اذاعة طهران في ٧ آذار سلبيا بشأن مسألة تأميم النفط . ولم تمضِ سوى ايام معدودات حتى خرّ الجنرال القوي صريعا برصاصات قاتلة وجهها اليه عضو احدى المنظمات المسلحة، بزعم انه كان "عميلا بريطانيا وخائنا لبلاده" .

الكلمات المفتاحية: (ايران، بريطانيا، مصدق، رزم آرا،الجبهة الوطنية).

The oil crisis in Iran during the first phase of Mohammad Mosaddegh's government May-July 1951

Dr. Farah Saber / University of Baghdad - College of Education / Ibn Rushd for Humanities

Abstracts:

The Shah had hoped that the council would ratify the agreement, but the latter disappointed him when the opposition within him launched a fierce campaign against the agreement. In order to block the government's attempts to pass the agreement, the Special Parliamentary Committee, prompted by opposition representatives, especially those of the National Front, issued a decision on November 25, in which it declared its rejection of the Kas–Kalshaian agreement "because it does not guarantee the interests of the Iranian people in the oil of the south" (8).

In a final step, the Oil Committee asked the Prime Minister, General Rezam Ara, to submit a comprehensive report on his position on the nationalization of oil. The report, whose contents were broadcast on Tehran Radio on March 7, was negative regarding the issue of oil nationalization (9). Only a few days passed until the strong general was fatally shot by a member of an armed organization, claiming that he was a "British agent and traitor to his country."

Keywords: (Iran, Britain, Mossadegh, Razm Ara, the National Front).

مدخل تاريخي:

مثلت امتيازات النفط مسألة جوهرية في السياسات الايرانية المختلفة. واستقطبت الاهتمام منذ سنوات الحرب العالمية الثانية حينما حاول السوفييت الحصول على امتياز نفطي في شمال ايران. وبذلت الشركات الامريكية الجهود نفسها. ولقطع الطريق امام تلك المحاولات قررت الحكومة الايرانية تعليق المفاوضات التي تخص الامتيازات النفطية الى مابعد انتهاء الحرب [١] . وفي الوقت نفسه صادق المجلس في الثاني والعشرين من كانون الاول ١٩٤٤ على قانون يحظر على الحكومة الدخول في مفاوضات مع شركات او حكومات اجنبية بشأن اي امتيازات نفطية [٢] . وفي الوقت نفسه الزم الحكومة الايرانية بفتح باب المفاوضات مع شركة النفط الانكلو-ايرانية لاعادة النظر في بنود الاتفاقية المعقودة بين الطرفين منذ عام ١٩٣٣ [٣] .

وعلى هذا الاساس بدأت الحكومة تحت ضغط الرأي العام مفاوضاتها مع الشركة التي انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة عرفت باسم "كاس- كلشائيان" [٤] وذلك في السابع عشر من تموز عام ١٩٤٩. واهم ماتضمنه ملحق الاتفاقية، زيادة حصة ايران من اربعة سنتات الى ستة عن كل طن، وان لاتقل ارباحها عن اربعة ملايين جنيه سنويا. كما تعهدت الشركة للحكومة الايرانية بان تدفع لها مبلغ خمسة ملايين جنيه لمساعدة الاخيرة في تحمل اعبائها المالية وتخفيض سعر النفط المستهلك داخليا بنسبة ٢٥% بدلا من ١٠% على اقل سعر في خليج المكسيك [٥] .

ترك اغتيال رزم آرا فراغا وزاريا، ولم ينجح الشاه، ومعه الانكليز في فرض عدد من المرشحين لرئاسة الوزراء، في ظل مقاطعة نواب المعارضة في المجلس للاجتماعات وتأزم الوضع في الشارع الى الحد الذي اضطرت الحكومة فيه الى اعلان حالة الطوارئ [١١] .

في غضون ذلك تحرك نواب المعارضة بسرعة، ودعوا الى اجتماع عاجل للمجلس. وفي خطوة سريعة رشحوا محمد مصدق السياسي المعروف وزعيم الجبهة الوطنية، واشد المتحمسين لتأميم النفط، لرئاسة الوزراء، وبهذا قطعوا الطريق على الشاه والانكليز [١٢] .

فاجأ مصدق الجميع بموافقته، غير انه اشترط اولا موافقة مجلسي النواب والشيوخ على لائحة قانون تنفيذ التأميم. فتم له ما اراد، اذ صادق الاول عليه في الثامن والعشرين من نيسان، في حين تمت مصادقة مجلس الشيوخ عليه في الثلاثين من نيسان [١٣] .

اضطر الشاه للاستجابة للضغط الشعبي، لذا بادر الى دعوة مصدق وتكليفه بتشكيل الوزارة في الثلاثين من نيسان بعد ان سبقه مجلس الشيوخ في الموافقة على ترشيحه في التاسع والعشرين من نيسان [١٤] . وفي ايار صادق الشاه على قرار تأميم النفط الذي كان قد اعلنه المجلس في الثامن من آذار ١٩٥١ [١٥] والذي طالما حاول الشاه عبثا إعاقته.

الموقف البريطاني من تأميم النفط

منذ الخطوات الاولى للتأميم كان القلق يستبد بشركة النفط الانكلو-ايرانية والحكومة البريطانية ايضا. وقد تفاقمت مشاعر القلق مع التصريحات التي صدرت عن مصدق عند توليه رئاسة الوزراء.

جاء اول رد فعل بريطاني مباشر على التأميم في ١ آيار عام ١٩٥١ حينما صرح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية هربرت موريسون في خطاب له في مجلس العموم البريطاني، انه وان كانت الحكومة البريطانية لاتعترض على حق الحكومة الايرانية في السيطرة على مواردها الوطنية الا انه لايحق لها في الوقت نفسه تغيير علاقة تعاقدية مع شركة اجنبية دون اتفاق بين الطرفين[١٦] . وفي برقية له الى شيبرد ذكر موريسون بانه قد ابلغ السفير الايراني لدى بريطانيا بان "موضوع التأميم قد جرت دراسته بطريقة لامسؤولة وغير معقولة" [١٧] .

وفي الوقت ذاته بعث موريسون رسالة شخصية الى مصدق يطلب فيها من الحكومة الايرانية الامتناع عن اتخاذ قرارات من جانب واحد ضد الشركة، ويقترح المفاوضات بين الطرفين[١٨] . وفي رسالته الجوابية على موريسون اعرب مصدق عن رغبته في تسوية الخلافات بين الطرفين لاسيما مايخص منها شركة النفط السابقة، وايد ضرورة تعزيز العلاقات بين ايران وبريطانيا ولكنه شدد على ان "تأميم صناعة النفط هو حق طبيعي لكل امة. اما الامتيازات والاتفاقيات السابقة فلا تمنع تحقيق حق سلطة الشعب وليس لاي مقام دولي صلاحية التدخل في مثل هذا الامر". وابدى استعداد الحكومة الايرانية للنظر في دعاوي الشركة السابقة. ونفي المزاعم التي ترددت عن نية

ايران طرد الخبراء والفنيين البريطانيين العاملين في صناعة النفط. وجدد رغبة حكومته في بيع النفط الى زبائنها السابقين وباسعار عادلة [١٩] .

وفي الاتجاه نفسه تحركت شركة النفط. ففي ايار ابلغت الاخيرة الحكومة الايرانية بانها تطلب احالة الخلاف بين الطرفين الى التحكيم وفقا للمادتين ٢٢ و ٢٦ من اتفاقية عام ١٩٣٣. وانها (الشركة) قد عينت من يقوم بمهمة التحكيم نيابة عنها. وان على الحكومة الايرانية تسمية محكمها ايضا[٢٠] . وفي اثناء ذلك بعث موريسون بمذكرة جوابية الى مصدق في التاسع عشر من ايار ١٩٥١ اوضح فيها انه في الوقت الذي لاتعتزم الحكومة البريطانية الاعتراض على تنفيذ ايران لاي حق من حقوق سيادتها، الا ان الخطوات التي تعتزم الحكومة الايرانية اتخاذها ضد شركة النفط تعرض وضع الاخيرة للخطر، وتخالف اتفاقية عام ١٩٣٣، وانه اذا كانت للحكومة الايرانية اية شكاوى ضد الشركة فيمكنها حل ذلك عن طريق التحكيم. اما بشأن موقف الحكومة البريطانية من النزاع فقد اوضح ان شركة النفط الانكلو-ايرانية هي شركة بريطانية ومسجلة في بريطانيا، فضلا عن امتلاك الحكومة البريطانية لمعظم اسهمها. وبناء عليه فان من حق الحكومة البريطانية اتخاذ الوسائل التي تراها ضرورية للحفاظ على حقوقها، وانها لن تتردد في اللجوء الى التحكيم اذا ماتطلب الامر ذلك. وابدى استعداد حكومته لارسال وفد الى طهران لتسوية الخلافات بين الطرفين. وختم موريسون مذكرته بتهديد مكشوف حينما كتب بان رفض الحكومة الايرانية الدخول في مفاوضات او اية " محاولة من طرفها للاستمرار في اجراء احادي الجانب لتنفيذ تشريع جديد، سيؤدي الى الاضرار بتلك العلاقات الودية التي نرغب كلانا بوجودها، وستكون له نتائج وخيمة" [٢١] .

الرد الايراني

في ٢٠ آيار بعث وزير المالية الايراني محمد علي وارستة الى الشركة اعلن فيها عزم الحكومة الايرانية على تنفيذ قانون التأميم وانها غير ملزمة باي حكم قضائي ودعا الشركة الى تسمية ممثلها بهدف وضع ترتيبات لتنفيذ قانون التأميم [٢٢] . وفي غضون ذلك كانت لجنة النفط [٢٣] المختلطة مازالت تواصل عقد اجتماعاتها المستمرة في بناية المجلس النيابي لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قانون التأميم وكيفية سحب يد شركة النفط الانكلو-ايرانية [٢٤] . ومن جانبه اصدر رئيس الوزراء منشورا الى الوزارات والدوائر الحكومية كافة يلزمها فيه بوجوب مخاطبة الشركة الانكلو-ايرانية منذ تلك اللحظة بعبارة"شركة النفط سابقا" [٢٥] .

وفي الرابع والعشرين من ايار امهلت الحكومة الايرانية مدة سبعة ايام لتعيين ممثليها لاجراء مباحثات تجري فيها ترتيبات نقل ممتلكاتها الى الايرانيين، والا فانها ستستمر في اجراءاتها بشأن تأميم تلك الممتلكات [٢٦] .

ردت الشركة على ذلك بان رفعت في السادس والعشرين من ايار القضية، ومن جانب واحد، الى محكمة العدل الدولية في لاهاي طالبة تعيين محكم من جانب الاخيرة. وفي الوقت نفسه ابلغت الشركة الحكومة الايرانية بانها سترسل ممثلا عنها لحضور المباحثات المقترحة، غير ان وضعه سيكون دور المراقب فقط" ورفع تقرير بفحوى الاجتماع الى الشركة في لندن" [٢٧] . وتجدر الاشارة الى ان الحكومة البريطانية، تقدمت في اليوم نفسه ايضا، بشكوى ضد الحكومة الايرانية الى محكمة العدل الدولية على اساس ان مواطنا بريطانيا معنويا(شركة النفط) قد عومل بطريقة لاتتفق مع مباديء القانون الدولي، وان هناك نزاعا بين الحكومتين[٢٨] . وكان هدف الحكومة البريطانية واضحا من هذه الشكوى، وهو قطع الطريق على الايرانيين للاستمرار في اجراءات التأميم، بالاستناد الى قرار قضائي دولي. وفي تهديد مبطن ابلغ السفير البريطاني في طهران الحكومة الايرانية بان عليها ان تبدي استعدادها للمفاوضات" وفي حال نجاح المفاوضات يمكن ايقاف الاجراءات في محكمة العدل الدولية قبل اصدار اي حكم" [٢٩] .

وفي تصريح صحفي ادلى به مصدق في ٢٨ مايس عرض وجهة نظر حكومته برفض غرض الموضوع على التحكيم، وان ايران قد اممت صناعاتها البترولية بمقتضى حقوق السيادة للشعب الايراني وختم تصريحه بالقول" وباختصار فان الحكومة عندما تتخذ تصرفا بموجب حقوقها في السيادة مما يسبب ضرر للشركةخاصة فان العلاج الوحيد الذي تستطيع ان تطالب به الشركة هو طلب التعويض من الحكومة. وهذا التعويض قد نص عليه قانون التأميم. اما اتفاقية ١٩٣٣ فانها ليست موضع بحث، واي ذكر لها ليس له محل" [٣٠] . وفي اليوم التالي ابلغ مصدق السفير الامريكي في طهران هنري كريدي انه مالم تلتزم شركة النفط بقانون التأميم فانها ستكون عرضة للطرد من ايران بوسائل غير عسكرية [٣١] .

ولتوضيح موقفها بشك لالبس فيه سلمت الحكومة الايرانية الى ممثل الشركة مذكرة مهمة صيغت عباراتها بدقة وذلك في الثلاثين من ايار. كان اهم ماتضمنته المذكرة عزم الحكومة الايرانية على تنفيذ قانون التأميم، وقيامها بتشكيل مجلس مدراء موقت من ثلاثة اشخاص لتولي مهام " شركة النفط الوطنية الايرانية" التي حلت محل الشركة السابقة مع تخويلها حق ادارة العمليات النفطية بكامل مراحلها. وكررت الحكومة الايرانية رغبتها في الاستفادة من خبرات الشركة لتسهيل تنفيذ قانون التأميم. واعرب عن ترحيبها باية مقترحات "لاتتعارض وقانون التأميم" [٣٢] . واكدت المذكرة على نقطتين اساسيتين تتعلق الاولى بضمان حقوق الزبائن السابقين للنفط الايراني، والثانية

تعويض الشركة عن الخسائر الناجمة عن تنفيذ قانون التأميم، وابدت استعدادها لوضع ٢٥% من صافي دخل النفط في مصرف متفق عليه بين الطرفين [٣٣] . وفي مذكرتها الجوابية بتاريخ الثالث من حزيران ابدت الشركة رغبتها، والحكومة البريطانية ايضا، في حل جميع القضايا المعلقة بين الطرفين عن طريق المفاوضات. وفي الوقت الذي اكدت اصرارها على عدم التفريط "بحقوقها التاريخية" فقد اكدت انها سترسل ممثلا عنها من لندن الى طهران لاجراء "مناقشات شاملة وصريحة مع الجانب الايراني". واعربت عن ترحيبها باقتراح الحكومة الايرانية في الاستفادة من خبرة الشركة ومعرفتها في تسيير شؤون النفط [٣٤] . وقد عكست العبارات المنمّقة للمذكرة تهرب الشركة الواضح من التطرق الى القضية الرئيسة في الخلاف بين الطرفين والمتعلقة بمشروعية قانون التأميم او عدمه. وهو ما ثار توجس الحكومة الايرانية، خاصة مع قيام الشركة بتصعيد الخلافات الى مستويات سياسية عالية، لان هذا "كان باعتقادهم كفيلا بان يعيد للشركة شيئا من امتيازاتها السابقة" [٣٥] .

استمرار المفاوضات والمقترحات الجديدة

في الخامس من حزيران وصل المدراء المؤقتون الثلاثة للشركة الى عربستان وذلك بغية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاستيلاء على ممتلكات الشركة في الاحواز وعبادان واجراء المناقشات مع مسؤوليها هناك لتسهيل تطبيق هذه الاجراءات [٣٦] .

وصرّح حسين مكي احد المقربين من مصدق وسكرتير الجبهة الوطنية قائلا" لقد عقدنا العزم على التأميم ولن نتراجع عنه. وحتى لو سقطت هذه الوزارة فلن تستطيع اي حكومة ايرانية اخرى تغيير قانون التأميم من دون ان تناقش الحساب" [٣٧] . وفي الوقت نفسه اقيمت عدة تجمعات حاشدة قرب مقر ادارة الشركة والقنصليات البريطانية القيت فيها الخطب الحماسية ضد الشركة وسياستها في ايران، وطالبت خلالها الجموع المحتشدة بالتعجيل في تطبيق قانون تأميم النفط مما اثار احتجاج القنصل البريطاني في المحمرة الذي بعث بعدة احتجاجات الى وزارة الخارجية الايرانية [٣٨] .

بدأت الاجتماعات بين مندوبي الحكومة والوفد الممثل للشركة برئاسة بيل جاكسون في الرابع عشر من حزيران. ومنذ البداية جدد وزير المالية الايراني موقف بلاده من المفاوضات بوجوب موافقة الشركة في الحال على تسليم الحكومة الايرانية ٧٥% من الدخل الصافي الناتج عن عمليات البترول الايراني منذ ٢٠ آذار، بعد اقتطاع ٢٥% منها لضمان ادعاءات محتملة للشركة [٣٩] . وطلب وفد الشركة اعطاءه بعض الوقت لدراسة الطلب الايراني، ولذا تأجلت المفاوضات، بين الطرفين حتى التاسع عشر من حزيران لاتاحة الفرصة لوفد الشركة لتقديم اجابته [٤٠] . وفي الاجتماع التالي الذي تم في التاسع عشر من حزيران عرض وفد الشركة مقترحاته، وكاجراء تمهيدي اقترح ان تقدم الشركة للحكومة مبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني كدفعة اولى على حساب

ماقد يستحق للحكومة عند التوصل الى اتفاق مع الشركة، كما تعهد بان تدفع الشركة شهريا مبلغ ثلاثة ملايين جنيه للحكومة ريثما يتم التوصل الى اتفاق نهائي شريطة عدم تدخل الاخيرة في عمليات الشركة طالما ظلت المباحثات بين الطرفين قائمة [٤١] . وفي الوقت نفسه اقترحت الشركة خطوطا عريضة لترتيبٍ ارتأت انه يمكن ان يؤدي الى تسوية نهائية دون ان يتعارض مع جوهر التأميم. ويتخلص جوهر الترتيب الجديد في قيام الشركة بنقل ملكية موجوداتها في ايران الى شركة النفط الوطنية الايرانية بشرط ان يمنح استعمال هذه الموجودات الى شركة جديدة تؤسسها الشركة الانكلو-ايرانية، ويتم تعيين عدد من المدراء الايرانيين في مجلس ادارة الشركة الجديدة التي تعمل نيابة عن شركة النفط الوطنية الايرانية. اما عمليات التوزيع في داخل ايران فاقترحت الشركة نقلها الى شركة ايرانية تؤسس لهذا الغرض. ويجري تحديد التعويض الواجب دفعه لشركة النفط الانكلو-ايرانية [٤٢] .

ان تفحصا دقيقا لمقترحات الشركة لايكشف عن اي مزايا حقيقية بالنسبة للجانب الايراني. فتعديل وضع الشركة الانكلو-ايرانية ليس الا تعديلا شكليا لايمس وضع الشركة في الصميم. اما اقتراح تأسيس شركة ايرانية لنقل مهام التوزيع الداخلي في ايران اليها قلا ينطوي على اهمية تذكر نظرا لضآلة هذه العمليات ونطاقها المحدود، واما بشأن تعيين اعضاء ايرانيين في مجلس ادارة الشركة الجديدة المقترحة فان اهمية ذلك كانت محدودة لان البريطانيين ظلوا يحتفظون بالاغلبية في مجلس الادارة.

ولهذا فقد تحفظ الجانب الايراني على المقترحات التي قدمتها الشركة " لان الحكومة لاتستطيع ان تبتعد عن روح قانون التأميم الذي نص ضمنا على انتزاع مباشر لملكية الشركة رغم ان الاخيرة تستطيع الاستمرار في ادارة الصناعة النفطية بشكل مؤقت كوكيل للحكومة الايرانية الى ان تتمكن الحكومة الايرانية من مباشرة الامر بنفسها [٤٣] . اما وفد الشركة فقد عد منذ البداية طلب الحكومة الايرانية "غير منطقي" و "لايمكن قبوله تجاريا ولا من قبل اي شركة نفط" [٤٤] .

توقف المفاوضات والتطورات اللاحقة

وبعد ساعات ترقب عصيبة اعلن الوفد الايراني عن رفضه لمقترحات الشركة. وتوقفت المفاوضات بين الطرفين، وعلى اثرها غادر الوفد البريطاني ايران في اليوم التالي [٤٥] . ووجه مصدق في مساء اليوم التالي لاعلان قطع المفاوضات نداءا عبر الاذاعة الى الشعب الايراني اوضح فيه جهود الحكومة ومساعيها لحل قضية النفط بما يضمن تنفيذ قانون التأميم. وتطرق الى المفاوضات مع الشركة والاسباب التي دعت الى قطعها. وحث مصدق الشعب على لزوم نبذ الخلافات بينهم والتمسك باهداب الوحدة والاتحاد كي لايستطيع صنائع الشركة احداث الانشقاق بين الشعب [٤٦] . وفي اليوم التالي لخطاب مصدق شهدت طهران مسيرات مؤيدة للحكومة ولقراراتها،

وهوجم مركز شركة النفط الانكلو-ايرانية في طهران من قبل المتظاهرين، كما اقيم في مساء اليوم نفسه، تجمع حاشد في الساحة الواقعة امام بناية المجلس بدعوة من الكاشاني،رجل الدين البارز، والجبهة الوطنية. واعلن العديد من اثرياء البلاد وتجارها عن تبرعهم بالاموال للحكومة، وامتد هذا الامر الى عدد كبير من موظفي وعمال الحكومة ممن تبرعوا بعشر او نصف رواتبهم لحين الانتهاء من تسوية قضية النفط [٤٧] . اما في المجلس فقد اوضح مصدق في خطاب له بتاريخ الحادي والعشرين من حزيران المراحل التي قطعتها المفاوضات مع الشركة ورفض الحكومة لمقترحات الاخيرة لعدم توافقها مع قانون التأميم وعزم الحكومة على الاستيلاء على منشآت الشركة وممتلكاتها. وقد ايد المجلس موقف الحكومة بمنحها الثقة باغلبية واحد وتسعين صوتا وامتناع واحدٍ عن التصويت. وفي مساء اليوم نفسه منح مجلس الاعيان الثقة للوزارة باكثرية واحد واربعين صوتا وامتناع ثلاثة عن التصويت [٤٨] .

في اليوم التالي لقطع المفاوضات عقد مصدق اجتماعا مشتركا لمجلس الوزراء، ولجنة النفط المختلطة استغرقت ست ساعات، صدرت على اثره قرارات مهمة، تضمن اتخاذ الوسائل الكفيلة بضمان الاستيلاء فورا على منشآت الشركة، وعدم الاعتراف باية قرارات او تعليمات صادرة عن الشركة مالم يتم توقيعها من قبل الهيئة الادارية المؤقتة لشركة النفط الوطنية الايرانية. وسحب يد الشركة من حقول النفط في نفط شاه ومعمل تكرير البترول في كرمنشاه، ووجوب تسليم ايرادات النفط الى البنك الوطني الايراني لحساب شركة النفط الوطنية الايرانية [٤٩] .

بلغ التوتر بين الطرفين الذروة حينما طلبت الهيئة المؤقتة من موظفي الشركة بمن فيهم مديرها، اعلامها في غضون اسبوع واحد بموافقتهم او عدمها للاستمرار باعمالهم لحساب شركة النفط الوطنية الايرانية،وكان رد الشركة سلبيا [٥٠] . اما القضية الاخرى التي فجرت الموقف بين الطرفين فتعلقت بالوصولات التي طلبتها شركة النفط الوطنية من ناقلات النفط التي تقوم بشحن النفط الايراني من عبادان، تثبت فيها ان الحمولة تعود للشركة. ورفض ممثل الشركة الانكلو-ايرانية السماح لربابنة الناقلات بتوقيع هذه الوصولات مالم يضيفوا اليه تحفظا مؤداه انهم يحتفظون بحقوق موكليهم [٥١] . ولذا توقف اقلاع الناقلات منذ ٢٢ حزيران [٥٢] . وبعد ثلاثة ايام اعلن جاكسون نائب رئيس الشركة ان الاخيرة بعدما فشلت في التوصل الى حل توفيقي، سوف تغادر ايران، وانها قدمت طلبا للمسؤولين الايرانيين للحصول على تصاريح خروج لثلاثة آلاف من الموظفين والفنيين البريطانيين [٥٣] . وزعم ايريك دريك مدير الشركة في عبادان ان لائحة ادانة المخربين والمتآمرين [٥٤] التي قدمتها الحكومة الايرانية الى المجلس تستهدف الموظفين والعاملين الانكليز في الشركة، وهذا مايعجل باسباب خروجهم من ايران [٥٥]. وفي ٢٦ حزيران اوقفت الشركة كل عمليات الشحن في عبادان. ومنذ ذلك التاريخ لم تصدر اي كمية من البترول الايراني [٥٦] . وعلى اثر ذلك حذر موريسون في رسالة الى وزير الخارجية الايراني بتاريخ ٢٩ حزيران،

بان بيان توقف العمليات وسحب العاملين الانكليز انما سببه موقف الحكومة الايرانية التي لم ترفض التفاوض فحسب بل "اصرت على متابعة السير في طريق اجراء ستكون له اخطر النتائج [٥٧] . وفي رسالة وجهها الى العاملين البريطانيين في المنشآت النفطية في ايران شدد موريسون على ان الحكومة البريطانية قد اتخذت "كل الاجراءات الضرورية لحمايتكم" [٥٨] .

تزامنت هذه التطورات مع عرض للقوة من جانب البريطانيين. فاضافة الى الطراد والفرقاطتين التي قدمت الى مياه الخليج العربي منذ آذار ١٠٥١، تم استقدام ثلاث بوارج ومدمرة خلال شهر حزيران من السنة نفسها. هذا اضافة الى الاستعدادات التي جرت لنقل قوات للمظليين الى القواعد البريطانية في قبرص استعدادا لمهمات لم تكن خافية على احد [٥٩] .

بادر مصدق الى قطع الطريق على الشركة بعدة خطوات اقدم عليها. ففي ٢٧ حزيران وجه نداءا للخبراء والعاملين البريطانيين والاجانب في البلاد ناشدهم فيه الاستمرار في اعمالهم مع احتفاظهم بكامل حقوقهم ومحفزاتهم، واعرب عن اسفه للاخبار التي تواترت عن استقالات جماعية مزمعة للخبراء الانكليز في الشركة والتي ستؤدي الى خسارة ايران وخسارة الدول المستهلكة للنفط [٦٠] .

وكبادرة حسن نية ايضا، اعلن عن سحب لائحة ادانة المخربين والمتآمرين والتي سبق ان قدمها الى المجلس [٦١] . بيد ان خطوات مصدق هذه لم تقابل بايجابية من جانب الشركة. ففي ٢٨ حزيران قدم الخبراء والعاملون الانكليز استقالاتهم بصورة جماعية وتأهبوا للرحيل من البلاد [٦٢] .

توصيات محكمة العدل الدولية وموقف الطرفين منها

اثر فشل بريطانيا في حمل الحكومة الايرانية على التخلي عن اجراءاتها للاستيلاء على ممتلكات الشركة، سعت الى استصدار قرار قضائي دولي لمنعها من المضي في اجراءاتها. ففي ٥ تموز اوصت محكمة العدل الدولية كلا من ايران وبريطانيا ريثما تتخذ المحكمة قرارها النهائي بهذا الشأن بان لا تتخذان اي اجراءات من شأنها تغير الحالة القانونية لاي من الجانبين، وان تستمر عمليات شركة النفط الانكلو-ايرانية تحت اشراف ادارة الشركة بالطريقة نفسها كما كانت قبل الاول من مايس [٦٣] .

تعهدت الحكومة البريطانية، بان تطبق"على الفور" توصيات المحكمة. الا ان الحكومة الايرانية اعلنت ان الامر يشكل تدخلا غير قانوني في الشؤون الداخلية للبلاد، لان المحكمة لاتمتلك صلاحية النظر في نزاع داخلي بين شركة اجنبية وحكومة محلية، ولذا اعلنت رفضها لقرار المحكمة. وفي التاسع عشر من تموز ابلغت ايران السكرتير العام للامم المتحدة رسميا بقرار الرفض [٦٤] . في

غضون ذلك كانت الشركة قد بدأت منذ اوائل تموز باجراء تخفيضٍ في انتاجها من مصفى عبادان بحدود ٤٠% . كما قررت تحويل عملياتها الميدانية كافة الى الايرانيين وسحب الملاك البريطاني من حقول الشركة في عبادان [٦٥] .

وقامت الحكومة الايرانية من جانبها بالغاء كل عقود شركة النفط الانكلو- ايرانية. وعرضت نفط الشركة المؤممة لكل المشترين وعلى قاعدة البيع المباشر والتحميل رأسا من ميناء عبادان [٦٦] .

ادى التصعيد المتبادل بين الطرفين الى تدخل الامريكيين، الذين كانوا يرقبون بقلق بالغ النزاع بين الطرفين، منذ بداياته الاولى. وقد كان لهذا التدخل آثارا مهمة فيما بعد.

تقويم واستنتاج

جاء تولي محمد مصدق الحكم في آيار ١٩٥١ ، ايذانا بمرحلة جديدة من المواجهة بين الحكومة الايرانية وشركة النفط الانكلو-ايرانية، لذا ظلت بريطانيا ترقب الوضع بقلق بالغ.

وخلال المفاوضات العصيبة بين الشركة والايرانيين فان جوهر الخلاف بين الشركة والحكومة الايرانية كانت تتعلق بالخلاف بين الطرفين حول الاعتراف بمشروعية قانون التأميم الذي اقرته الحكومة الايرانية، بينما ظلت الشركة تحاول تلافي الاعتراف بتلك الخطوة، بل ومحاولة التشكيك فيها واجهاضها.

وخلال ذلك النزاع الشائك بين الطرفين فان ثمة امران يجدر التوقف عندهما، ويتعلقان بموقف الحكومة البريطانية من النزاع بين الشركة والايرانيين. ففي الوقت الذي عدّ الايرانييون الخلاف بينهم وبين الشركة محض نزاع داخلي بين حكومة وشركة اجنبية. فان الحكومة البريطانية، وباعتبارها مالكة لمعظم اسهم الشركة، ولاسباب اخرى ايضا، صعّدت الخلافات الى مستوىً عاليا من التدخل السياسي. والمسألة المهمة الاخرى ان البريطانيين شككوا منذ البداية في مشروعية قانون التأميم نفسه. لذا فانهم لم يعيروا انتباها جديا الى مقترحات الحكومة الايرانية، لاسيما مايتعلق منها بمسألة التعويض. وتدخل محاولتهم في رفع النزاع الى محكمة العدل الدولية في هذا المجال، حيث أملوا من وراء ذلك اجهاض او في أسوأ الاحتمالات الطعن او التشكيك في مشروعية التأميم نفسه.

ان تمحيصا للخطوات التي اقدمت عليها الشركة ابتداءا من الاستقالات الفردية والجماعية لموظفيها، مرورا بايقاف عمليات الشحن والانتاج، وانتهاءا بمظاهر استعراض القوة؛ فانها جميعها كشفت عن هدف البريطانيين الواضح، وهو ممارسة المزيد من الضغوط على مصدق واثارة المتاعب بوجهه، واعاقة تنفيذ قانون التأميم المطلب الرئيس لحكومته.

وقد قاد هذا التصعيد المتبادل بين الطرفين الى تدخل قوى اجنبية اخرى كانت تراقب الوضع عن كثب، لاسيما في ظل اشتداد التنافس الدولي على نفط الشرق الاوسط، وايران كانت في المقدمة منها في وسط هذا المشهد المعقد.

الهوامش:

1-B.Rubin, The great powers in the Middle East 1941-1947. The road of the cold War, London, 1980, PP.96-99.

2-F.O.371-45445, "Political Situation", British Ambassador to F.O, 7th Feb, 1945; راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط٣، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧٣.

3-F.O.371-68754, "Political Situation and Economic Situation in Persia", British Ambassador to F.O,31st Dec,1947; J.C. Hurwitz, Middle East Politics, The Military Dimension, New York, Washington, 1969, P.278.

٤- نسبة الى عباس قلي كلشائيان وزير مالية ايران ونفيل كاس ممثل شركة النفط الانكلو-ايرانية.

٥- ريتشارد اوكنور، بارونات النفط، ترجمة يونس شاهين، بيروت، ص٦٢؛ راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦٨.

٦- د.ك.و(دار الكتب والوثائق العراقية، ولاحقا سنشير لها اختصارا بالرمز د.ك.و)، الملف هـ / ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٤٩، الوثيقة رقم ١٢١، ص ١٧١ .

٧- انبثقت الجبهة الوطنية اثر الاعتصام الذي قاده الدكتور محمد مصدق مع حشد من الساسة والمؤيدين له في حدائق البلاط الملكي احتجاجا على تزوير انتخابات المجلس السادس عشر. ولم ينفض الاعتصام الا بعد تعهد البلاط باعادة النظر في الانتخابات وجعلها حرة. وعلى اثر ذلك اعلن عن قيام الجبهة الوطنية التي تشكلت نواتها من اثني عشر عضوا، بمن فيهم مصدق. واعلنت في البداية عن منهاج محدد لها انحصر في المطالبة بانتخابات حرة، والغاء الاحكام العرفية واطلاق حرية الصحافة. وتوسع هذا البرنامج فيما بعد ليشمل الدعوة الى تأميم النفط الايراني، وهي القضية التي اعطت زخما اكبر للجبهة الوطنية.لتفاصيل اكثر راجع:

Y.P. Benab, Political organizations in Iran: A historical Review, "Ripeh" , Vol.111,No.1, Spring1979, P.39; L. Binder, Iran, Berkely and Los Angelos, 1962, P.209.

8- F.O.371-82309, "Monthly Report for November 1950", British Ambassador to F.O,10 Dec,1950.

9- Ibid; F.O.371-98593, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O

10-H.Mawlana,Journalism in Iran: History and interoretation, Northwesterern University, Illiois, 1963,P.563.

11- F.O.371-98593, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O

12- Ibid;

د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٦، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٢٣، ص ٥٦.

١٣- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٤٤، ص٨٩.

١٤- المصدر نفسه؛

F.O.371-98593, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O

١٥- راجع نص القرار الذي اتخذ صيغة قانونية بعد توقيع الشاه عليه في:

J.C.Hurewitz, Diplomacy in the near and Middle East, A documentary Record: 1914-1956, Vol.11, Third edition, New York, 1972, PP.322-323.

16- R. Ramazani, Iran's foreign policy 1941-1973, Virginia, 1975, P.200.

17- Ibid, P.200.

18- B.Shwadran, The Middle East. Oil and the great powers, second edition, New York,1974,P.108.

١٩- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ١١، ص٥٥-٥٦.

20- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O.

٢١- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٢٤، ص ٦٤-٦٥؛

Shwadran, Op.Cit, P.109.

٢٢- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٢٤، ص٦٧؛

Shwadran, Op.Cit, PP.111-112.

٢٣- تألفت اللجنة من احد عشر عضوا، خمسة من مجلس الشيوخ، ومثلهم من مجلس النواب، وممثل واحد عن الحكومة.

٢٤- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/٥/ ١٩٥١،الوثيقة رقم ٣٤، ص ٦٨.

٢٥- المصدر نفسه.

26- Shwadran, Op.Cit, P.112.

27- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O; Shwadran, Op.Cit, PP.111.

28- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O.

29- Shwadran, Op.Cit, PP.111.

٣٠- مقتبس في: عاطف سليمان، تأميم البترول الايراني ١٩٥١. كيف.. ولماذا فشل مصدق؟ ج٢، مجلة البترول والغاز الايراني، س١٠، ع٩، بيروت، ١ أيار ١٩٦٦، ص١٩.

٣١- Shwadran, Op.Cit, P.112.

32- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O; Ramazani, Op.Cit, PP.203-204.

33- Ramazani, Op.Cit, PP.203-204; Shwadran, Op.Cit, P.١١٣.

34- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O; Ramazani, Op.Cit, PP.203.

35- F.O.371-91619, "Memorandum for the prime minister concerning Oil Nationalization", British Ambassador to F.O, 31th Marc, 1951.

36- Shwadran, Op.Cit, P.114;

سياوش بشيري، عاصفة عام ١٩٧٨، ج١، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٧٠.

٣٧- "الزمان"(صحيفة)، ٣ حزيران١٩٥١.

٣٨- سيد محمد علي مرتضوى، يكماه مأموريت تاريخى در (خوزستان). براى اجراى قانون ملى شدن صنعت نفت، تهران، ١٣٣٠، ص٧٦-٧٧.

39- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O;

د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٧، ص ١٢١.

٤٠- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٧، ص ١٢١.

٤١- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥، ص ١٢٢؛ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٩، ص ١٢٩.

٤٢- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥، ص ١١٢-١٣٥؛

Ramazani, Op.Cit, P.204.

43- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O.

٤٤- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥، ص ١١٣.

٤٥- المصدر نفسه، ص١١٣.

٤٦- المصدر نفسه، ص١١٥.

٤٧- المصدر نفسه، ص١١٥-١١٦؛ كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٨، ص ١٢٨.

٤٨- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥،ص ١١٧.

٤٩- المصدر نفسه، ص١١٣-١١٤.

٥٠- المصدر نفسه، ص ١١٥؛

F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O.

٥١- كان لممثل الشركة سلطة اعطاء تعليمات لربابنة الناقلات، لانها اما كانت ملكا للشركة او مؤجرة لها بعقد طويل الاجل.

52- F.O.371-98573, "Report on Events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O; د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥،ص ١١٦.

٥٣- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٥،ص ١١٤-١١٥؛ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٨،ص ١٢٨؛

Shwadran, Op.Cit, P.116.

٥٤- اعدت اللائحة اصلا لمنع عمليات التخريب في منشآت النفط من قبل عملاء للشركة او متطرفين ايرانيين وليس لمعاقبة العاملين الانكليز في الشركة كما زعم ممثلوها في ايران. د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٧، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٦، ١٣-١٤؛ د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٧،ص ١٢٢.

٥٥- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٤٥،ص ٩٠.

56- F.O.371-98573, “Report on Events in Persia in 1951”, British Ambassador to F.O.

57- Quoted in: Shwadran, Op.Cit, P.117.

٥٨- "ازراه بوتهران"، نفت، قسمت سوم، كفتارهای راديو تهران درباره (نفت)، مردادماه ١٣٣٠، نشريه اداره كل انتشارات وتبليغات، ص٦٨.

٥٩- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٧،ص ١٢٥.

R.Hilton, The Thirteenth power. The Middle East and the World Situations, London,1958,P.145.

٦٠- د.ك.و، الملف هـ/ ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٥٧،ص ١٢٥.

٦١- المصدر نفسه، ص ٩١.

٦٢- المصدر نفسه؛

F.O.371-98573, “Report on Events in Persia in 1951”, British Ambassador to F.O.

63- F.O.371-98573, “Report on Events in Persia in 1951”, British Ambassador to F.O; S.H. Longrigg, Oil in the Middle East. Its discovery and development, London, New York, Toronto, 1861, P.165.

64- F.O.371-98573, “Report on Events in Persia in 1951”, British Ambassador to F.O; Ramazani, Op.Cit, P.213.

65- Shwadran, Op.Cit, P.119.

66- Ibid, P. 120.